ملف العدد

الدبلوماسية اليابانية في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا

ترجمة : دينا نصر البرديني
الهيئة العامة للاستعلامات

صدر الكتاب الأزرق الدبلوماسي عام 2024، الذي يستعرض الدبلوماسية اليابانية والوضع الدولي في عام 2023 على الموقع الرسمي لوزارة الخارجية اليابانية، وهو وثيقة هامة تهتم بسياسات اليابان الخارجية وتوجهاتها الدبلوماسية، في الفترة من 1 يناير إلى 31 ديسمبر 2023، حيث يتضمن الأحداث الدولية الهامة حتى أوائل عام 2024، كما يتناول الجهود المبذولة من قبل اليابان لتعزيز العلاقات الإقليمية وتحقيق الاستقرار في مناطق مختلفة من العالم.

أولا: الدبلوماسية الإقليمية في الشرق الأوسط:

تقع منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا (الشرق الأوسط) في منطقة ذات أهمية جيوسياسية، مفترق طرق بين أوروبا، جنوب الصحراء الكبرى في أفريقيا، آسيا الوسطى وجنوب آسيا، وتعد المنطقة موردًا حيويًا للطاقة، حيث تمثل ما يقرب من 50% من احتياطيات النفط العالمية و40% من احتياطيات الغاز الطبيعي العالمية، كما أنها سوق ذات إمكانات عالية، تسعى إلى تنويع الاقتصاد وإزالة الكربون، وخاصة في دول الخليج، على خلفية معدل نمو سكاني مرتفع.

وفي الوقت نفسه، مرت المنطقة بمختلف الصراعات والنزاعات عبر تاريخها، ولا تزال تواجه عددًا من العوامل والتحديات التي تهدد بزعزعة الاستقرار. في السنوات الأخيرة، ظهرت بوادر تغير في الوضع الإقليمي نحو تحسين العلاقات، بما في ذلك تطبيع العلاقات الدبلوماسية بين إسرائيل وبعض الدول العربية. ولكن سلسلة من الأحداث التي أثارتها هجمات حماس ضد إسرائيل في أكتوبر كشفت مرة أخرى عن عدم الاستقرار في القضية الإسرائيلية-الفلسطينية. أصبح الإفراج الفوري عن

الرهائن، وتحسين الوضع الإنساني الحرج في قطاع غزة، والتهدئة المبكرة للوضع من القضايا الملحة. واليابان، بالتعاون الوثيق مع الدول المعنية، منخرطة بقوة في تقديم المساعدات الإنسانية والتواصل الدبلوماسي.

في بعض الدول والمناطق الأخرى، لا تزال التوترات والأوضاع الإنسانية الصعبة مستمرة. في السنوات الأخيرة، ازدادت التوترات الإقليمية بشأن إيران. كما تستمر الحرب الأهلية في سوريا، ما أدى إلى نزوح عدد كبير من اللاجئين والنازحين داخليًا، وأثّر ذلك بشكل كبير على استقرار المنطقة بأكملها، بما في ذلك الدول المجاورة. أما في اليمن، فقد اتفقت الأطراف المعنية، بما في ذلك حكومة اليمن والحوثيون، على هدنة مؤقتة في أبريل 2022، لكنها انتهت في أكتوبر، وما زالت الأوضاع الأمنية والإنسانية المتدهورة قائمة. بالإضافة إلى ذلك، منذ نوفمبر، شهدت المنطقة سلسلة من الهجمات التي شنها الحوثيون على السفن المدنية التي تبحر في المياه المحيطة بشبه الجزيرة العربية، بما في ذلك البحر الأحمر. هناك مخاوف من أن التطورات في إسرائيل وفلسطين قد تؤدي إلى تفاقم هذه الأوضاع وزيادة عدم الاستقرار في المنطقة. علاوة على ذلك، ، تدهور الوضع الإنساني في أفغانستان بشكل أكبر منذ سيطرة طالبان على كابول في أغسطس 2021.

تعمل إدارة بايدن في الولايات المتحدة، التي بدأت مهامها في يناير 2021، بنشاط كبير في الآونة الأخيرة، خاصة لمعالجة التوترات الإقليمية المتصاعدة حول الوضع في غزة والوضع الإنساني الحرج، من خلال التواصل مع إسرائيل والدول المعنية الأخرى. كما قامت الصين بتعزيز علاقاتها في الشرق الأوسط، وأعلن في مارس عن توصل إيران والمملكة العربية السعودية، اللتين كانتا قد قطعتا العلاقات الدبلوماسية منذ عام 2016، إلى اتفاق لتطبيع العلاقات الدبلوماسية بوساطة صينية.

تستورد اليابان أكثر من 90% من نفطها الخام من الشرق الأوسط، ويعد تعزيز السلام والاستقرار في المنطقة والحفاظ على علاقات جيدة مع دولها أمرًا بالغ الأهمية لسلام وازدهار اليابان. من هذا المنطلق، تسعى اليابان في السنوات الأخيرة إلى تعزيز علاقاتها مع دول الشرق الأوسط في مجالات متعددة تشمل الاقتصاد والسياسة والأمن والثقافة والتبادل بين الشعوب. قام رئيس الوزراء كيشيدا Kishi-da بزيارة السعودية والإمارات العربية المتحدة وقطر في يوليو، حيث ناقش مع قادة

هذه الدول مواضيع متنوعة تتعلق بالقضايا الإقليمية والدولية والعلاقات الثنائية، إلى جانب التعاون في مجالات متنوعة مثل الطاقة وإزالة الكربون. وفي سبتمبر، زار وزير الخارجية هاياشي Hayashi كلاً من الأردن ومصر والسعودية. في مصر، حضر وزير الخارجية هاياشي، بالإضافة إلى الفعاليات الثنائية، الحوار السياسي الياباني-العربي الثالث، حيث أكد على تعزيز التعاون مع 21 دولة عضواً ومنظمة واحدة تابعة لجامعة الدول العربية، كما تبادل الآراء حول القضايا الإقليمية والدولية. في السعودية، عُقد أول اجتماع لوزراء خارجية اليابان ومجلس التعاون الخليجي لتعزيز العلاقات الثنائية وأيضاً العلاقات مع المنظمات الإقليمية المتعاونة. واستجابةً للوضع في إسرائيل وفلسطين، زارت وزيرة الخارجية كاميكاوا kamikawa مصر في أكتوبر لحضور قمة القاهرة للسلام، وزارت إسرائيل وفلسطين والأردن في نوفمبر، وعقدت اجتماعات مع وزراء خارجية إيران والأردن ولبنان في جنيف في ديسمبر بهدف تهدئة الأوضاع في أسرع وقت، وضمان سلامة المدنيين، وتحسين الأوضاع الإنسانية. خلال هذه الاجتماعات، أكدت كاميكاوا أيضاً على التعاون الوثيق مع الدول المعنية من أجل استقرار المنطقة. إضافة إلى ذلك، وفي ظل عدم استقرار سوق الطاقة عقب الوضع في أوكرانيا، أجرت اليابان تواصلًا مكثفًا على مستوى رفيع مع دول الخليج للمساهمة في استقرار سوق النفط الخام الدولي، بما في ذلك عبر مكالمات هاتفية.

في عام 2023، شهدت منطقة الشرق الأوسط عدة كوارث طبيعية، بما في ذلك زلزال في جنوب شرق تركيا (فبراير)، وزلزال في وسط المغرب (سبتمبر)، وفيضانات في شرق ليبيا (سبتمبر)، وزلزال في غرب أفغانستان (أكتوبر)، مما أسفر عن أضرار جسيمة. وقد قررت اليابان تقديم وتنفيذ أشكال مختلفة من المساعدات الإنسانية، بما في ذلك عبر المنظمات الدولية، لمعالجة الأضرار الناجمة عن هذه الكوارث.

الوضع في الشرق الأوسط:

(1) عملية السلام في الشرق الأوسط

أ- تطورات عملية السلام في الشرق الأوسط

تعثرت عملية السلام في الشرق الأوسط منذ توقف المفاوضات بين إسرائيل وفلسطين في أبريل 2014. بعد تولي إدارة بايدن في الولايات المتحدة، ظهرت إشارات

مؤقتة تدل على استئناف التعاون بين الطرفين، كما كانت هناك بعض التطورات الإيجابية مثل الاتصالات رفيعة المستوى. ومع ذلك، في نهاية ديسمبر 2022، تشكلت حكومة ائتلافية تضم حزبًا يمينيًا متطرفًا في إسرائيل، ومنذ ذلك الحين، وقعت أعمال عنف واشتباكات بشكل متقطع في إسرائيل وفلسطين، بما في ذلك في القدس، مما أسفر عن سقوط العديد من الضحايا. استمرت الاشتباكات العنيفة، بما في ذلك مواجهات مسلحة بين مسلحين فلسطينيين في غزة وقوات الدفاع الإسرائيلية (IDF) في مايو 2023 وعملية تمشيط واسعة النطاق نفذتها قوات الدفاع الإسرائيلية في مدينة جنين بالضفة الغربية في يوليو.

في ظل هذه الظروف، في 7 أكتوبر، أطلقت حماس وجماعات فلسطينية مسلحة أخرى آلاف الصواريخ من قطاع غزة، واخترق عدد كبير من المقاتلين نقاط التفتيش والحدود الإسرائيلية، حيث قتلوا واختطفوا جنودًا من قوات الدفاع الإسرائيلية وكذلك مدنيين، بينهم مواطنون أجانب. أسفرت هذه الهجمات عن مقتل ما لا يقل عن 1200 إسرائيلي وإصابة أكثر من 4500 آخرين. بالإضافة إلى ذلك، تم أخذ أكثر من 200 شخص، بما في ذلك أجانب، كرهائن إلى داخل قطاع غزة. وردًا على ذلك، شنت قوات الدفاع الإسرائيلية غارات جوية واسعة النطاق على قطاع غزة، تبعتها عملية برية داخل القطاع. ووفقًا للأمم المتحدة ووزارة الصحة الفلسطينية، اعتبارا من ديسمبر 2023، قُتل أكثر من 000,20 شخص وجُرح 000,50 آخرون في قطاع غزة، واضطر حوالي 9.1 مليون شخص، أي ما يعادل 85% من السكان، إلى النزوح. منذ 8 أكتوبر، استمرت الاشتباكات المسلحة على الحدود الشمالية لإسرائيل، حيث قامت قوات حزب الله اللبناني (القوات المناهضة للحكومة) بقصف قواعد قوات الدفاع الإسرائيلية قرب الحدود والمدن الكبرى في شمال إسرائيل، ودخول الأراضي الإسرائيلية، فيما ردت قوات الدفاع الإسرائيلية بإطلاق النار. منذ 19 أكتوبر، قامت جماعة الحوثيين في اليمن بشن هجمات متقطعة على إسرائيل باستخدام الصواريخ والطائرات المسيّرة، وفي 19 نوفمبر، تم "احتجاز" سفينة ذات صلة باليابان قبالة سواحل اليمن. وقد تواصلت الهجمات على السفن منذ ذلك الحين، مما أثر بشكل خطير على حرية الملاحة في البحر الأحمر والمياه المحيطة، والتي تعتبر ممرات بحرية مهمة للاقتصاد العالمي.

مع استمرار الصراع العسكري، وفي 22 نوفمبر، توصلت إسرائيل وحماس إلى اتفاق بوساطة قطر ومصر والولايات المتحدة لإطلاق سراح الرهائن. وتم الإفراج عن 81 رهينة إسرائيليًا و24 أجنبيًا بين 24 و30 نوفمبر، ، بالإضافة إلى إطلاق سراح 240 فلسطينيًا كانوا محتجزين في إسرائيل. خلال هذه الفترة، توقفت الأعمال القتالية، وسمح بدخول الإمدادات الإنسانية، بما في ذلك الوقود، إلى قطاع غزة. ولكن، استؤنف القتال في 1 ديسمبر، حيث شنت قوات الدفاع الإسرائيلية عملية برية في جنوب قطاع غزة. وادعت قوات الدفاع الإسرائيلية بأن حماس وجماعات أخرى تقوم ببناء أنفاق تحت الأرض، بما في ذلك ضمن مناطق المستشفيات، لأغراض عسكرية.

في الأمم المتحدة، وبعد رفض أربعة مشاريع قرارات من قبل مجلس الأمن، تم اعتماد القرار 2712 في 15 نوفمبر، الذي ركز على حماية الأطفال في قطاع غزة وتضمن دعوات لوقف إنساني وإطلاق سراح فوري وغير مشروط للرهائن المحتجزين لدى حماس وأطراف أخرى. كما تم اعتماد القرار 2720 في 22 ديسمبر، الذي يتناول توسيع ومراقبة المساعدات الإنسانية إلى قطاع غزة. وعملت اليابان، بصفتها عضوًا في مجلس الأمن، بنشاط من أجل تبني هذه القرارات. إضافةً إلى ذلك، اعتمدت الجمعية العامة للأمم المتحدة بأغلبية قرارًا قدمته الأردن يدعو إلى وقف إنساني للقتال في 27 أكتوبر، وقرارًا آخر قدمته مصر يدعو إلى وقف إنساني لإطلاق النار في 12 ديسمبر. علاوةً على ذلك، رفعت جنوب أفريقيا دعوى قضائية ضد إسرائيل لدى محكمة العدل الدولية في 29 ديسمبر، تطلب فيها اتخاذ تدابير مؤقتة ضد إسرائيل. واستجابة لذلك، أصدرت محكمة العدل الدولية في 26 يناير 2024 أمرًا باتخاذ تدابير مؤقتة تطالب إسرائيل باتخاذ إجراءات لمنع الإبادة الجماعية والتحريض عليها في علاقاتها مع الفلسطينيين في قطاع غزة، وباتخاذ تدابير لتسهيل توفير الخدمات الأساسية والمساعدات الإنسانية العاجلة.

ب – جهود حكومة اليابان

في سعيها لتحقيق "حل الدولتين" الذي يمكن إسرائيل وفلسطين من التعايش بسلام، عملت اليابان بجد، بالتعاون مع المجتمع الدولي، من خلال ثلاثة محاور: الحوار السياسي مع الجهات المعنية، بناء الثقة بين الأطراف المعنية، والمساعدة الاقتصادية للفلسطينيين.

كمبادرة فريدة من نوعها، تروج اليابان لمبادرة "ممر السلام والازدهار" التي تهدف إلى تعزيز الاعتماد الاقتصادي الذاتي لفلسطين على المدى المتوسط والطويل من خلال التعاون الإقليمي بين اليابان وفلسطين وإسرائيل والأردن. وابتداء من نهاية عام 2023، تعمل 14 شركة فلسطينية خاصة في المشروع الرائد "مدينة أريحا الزراعية الصناعية" (JAIP)، ما أوجد نحو 200 فرصة عمل. بالإضافة إلى ذلك، تستعين اليابان بموارد التنمية الاقتصادية لدى الدول الآسيوية لدعم بناء الدولة الفلسطينية من خلال مؤتمر التعاون بين دول شرق آسيا من أجل تنمية فلسطين (CEAPAD)

ردًا على النزاع المسلح بين إسرائيل وجماعات فلسطينية مسلحة مثل حماس منذ 7 أكتوبر، أدانت اليابان بشدة الهجمات التي نفذتها حماس وآخرون، وأكدت أن لإسرائيل الحق في الدفاع عن نفسها وشعبها وفقًا للقانون الدولي. دعت اليابان باستمرار إلى الإفراج الفوري عن الرهائن وضمان سلامة المدنيين، كما حثت جميع الأطراف على التصرف بما يتماشى مع القانون الدولي، ودعت إلى تهدئة سريعة للوضع. كما بذلت اليابان جهودًا دبلوماسية استباقية لوقف إطلاق النار وتأمين بيئة تمكّن من تقديم المساعدات الإنسانية. عقد رئيس الوزراء كيشيدا Kishida اجتماع قمة مع قادة مصر، إسرائيل، قطر ،الأردن ،إيران (عبر مكالمة هاتفية) وتركيا خلال الدورة الثامنة والعشرين لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ (COP 28) في ديسمبر، حيث أكد على التعاون والتواصل لتهدئة الوضع في أسرع وقت ممكن. حضرت وزيرة الخارجية كاميكاوا قمة القاهرة للسلام في 21 أكتوبر، وزارت إسرائيل وفلسطين والأردن من 3 إلى 4 نوفمبر، حيث عقدت اجتماعات مع وزراء الخارجية في كل من هذه الدول والمناطق. بالإضافة إلى ذلك، وضمن إطار عمل مجموعة السبع، أجرى وزراء الخارجية مناقشات صريحة حول الوضع في إسرائيل وفلسطين خلال اجتماع وزراء خارجية مجموعة السبع في نوفمبر، وأصدروا "بيان وزراء خارجية مجموعة السبع بشأن الوضع في إسرائيل وغزة" في 29 نوفمبر. في الأمم المتحدة، وبصفتها عضوًا في مجلس الأمن، ضغطت اليابان بقوة من أجل اعتماد قرار بشأن توسيع المساعدة الإنسانية إلى قطاع غزة ومراقبته، لكي يتمكن مجلس الأمن من الوفاء بمسؤولياته. علاوة على ذلك، منذ أكتوبر، أعلنت اليابان عن تقديم مساعدات إنسانية وتنفيذها بقيمة إجمالية تبلغ حوالي 75 مليون

دولار أمريكي إلى فلسطين، بالإضافة إلى مساعدات مادية من خلال وكالة التعاون الدولي اليابانية (JICA)، بهدف تحسين الوضع الإنساني الحرج في قطاع غزة. وفيما يتعلق بأمر التدابير المؤقتة الصادر عن محكمة العدل الدولية في 26 يناير 2024، أصدرت وزارة الخارجية في اليوم التالي، 27 يناير، بيانًا من وزيرة الخارجية يعبر عن موقف اليابان، مؤكدة أن " التدابير المؤقتة الصادرة عن محكمة العدل الدولية، الهيئة القضائية الرئيسية للأمم المتحدة، ملزمة قانونيًا للأطراف المتنازعة ويجب احترامها بجدية"، وأنه "باعتبارها دولة تضع أهمية كبرى على سيادة القانون في المجتمع الدولي، تكرر اليابان دعمها لدور محكمة العدل الدولية في هذا السياق."

(2) إسرائيل

تتفوق إسرائيل في تطوير التكنولوجيا المتقدمة والابتكار، وتعد ذات أهمية بالنسبة للاقتصاد الياباني وكذلك لاستقرار منطقة الشرق الأوسط. بعد الانتخابات العامة في نوفمبر 2022، كُلف السيد بنيامين نتنياهو بتشكيل الحكومة، وتم تشكيل حكومة ائتلافية تضم أحزابًا يمينية متطرفة في إسرائيل في نهاية ديسمبر من العام نفسه. لطالما انقسم الرأي العام تحت إدارته بشأن إصلاح النظام القضائي، وشهدت البلاد تظاهرات واسعة النطاق بشكل مستمر. بالإضافة إلى ذلك، شجعت الإدارة سياسة الاستيطان في الضفة الغربية، وتكررت الاشتباكات بين الفلسطينيين والمستوطنين الإسرائيليين.

في أعقاب الهجمات التي نفذتها حماس وآخرين في 7 أكتوبر، أعلن رئيس الوزراء نتنياهو "حالة الحرب"، وشكّل حكومة وحدة تضم الحزب المعارض الرئيسي، وبدأ عملية عسكرية ضد قطاع غزة ، فيما يتعلق بالعلاقات مع اليابان، بدأت الرحلات المباشرة المنتظمة بين اليابان وإسرائيل في مارس، وعُقدت ثلاث اجتماعات لـ "مجموعة الدراسة المشتركة حول إمكانية اتفاقية شراكة اقتصادية بين اليابان وإسرائيل" (EPA) في عام 2023. استجابةً لهجمات 7 أكتوبر، زارت وزيرة الخارجية كاميكاوا إسرائيل في نوفمبر، والتقت بالرئيس إسحاق هرتسوج Isaac Herzog ووزير الخارجية إيلي كوهين، وكذلك عائلات الذين قُتلوا أو اختُطفوا في هجمات حماس.

(3) فلسطين

بناءً على اتفاقيات أوسلو لعام 1993 واتفاقيات أخرى، بدأت السلطة الفلسطينية الحكم الذاتي في الضفة الغربية لنهر الأردن وقطاع غزة منذ عام 1995. تولى رئيس الوزراء محمود عباس منصب الرئيس بعد الانتخابات الرئاسية التي جرت في عام 2005. بعد ذلك، تدهورت العلاقات بين حركة فتح بقيادة الرئيس وحركة حماس، واستولت حماس على قطاع غزة بالقوة العسكرية. في عام 2017، تم التوصل إلى اتفاق مبدئي بوساطة مصرية لنقل السلطة في غزة إلى السلطة الفلسطينية. في عام 2022، وبوساطة جزائرية، تم توقيع "إعلان الجزائر"، وهو وثيقة للمصالحة بين الفصائل الفلسطينية تتضمن عقد انتخابات المجلس التشريعي الفلسطيني في غضون عام، لكن الانقسام لا يزال قائمًا، حيث تسيطر حركة فتح على الضفة الغربية لنهر الأردن بينما يظل قطاع غزة تحت سيطرة حماس الفعلية.

فيما يتعلق بالعلاقات مع اليابان، عقد وزير الخارجية هاياشي Hayashi في سبتمبر اجتماعًا مع رياض المالكي، وزير الخارجية والمغتربين الفلسطيني، خلال الحوار السياسي الياباني-العربي في القاهرة. وفي نوفمبر، عقب الهجمات التي نفذتها حماس وآخرين على إسرائيل في 7 أكتوبر، زارت وزيرة الخارجية كاميكاوا فلسطين وعقدت اجتماعًا مع وزير الخارجية والمغتربين رياض المالكي.

(4) العراق

بعد حرب العراق في عام 2003، أقر العراق دستورًا جديدًا في عام 2005، وتولت حكومة منتخبة ديمقراطيًا إدارة شؤون البلاد، على الصعيد السياسي الداخلي، استمرت البلاد في حالة من الاضطراب بعد انتخابات مجلس النواب العراقي في 2021، حيث لم يتم التوصل إلى تشكيل حكومة. ومع ذلك، منذ تشكيل الحكومة الجديدة في أكتوبر 2022، يدير رئيس الوزراء محمد السوداني حكومة مستقرة بدعم من مجموعة واسعة من القوى السياسية. وفي يونيو 2023، دخل قانون الموازنة، الذي يغطي السنوات المالية الثلاث من 2023 إلى 2025، حيز التنفيذ، مما يضمن استقرار الميزانية واستمرارية الحكومة. بالإضافة إلى ذلك، أجريت أول انتخابات للمجالس المحلية منذ 10 سنوات في ديسمبر، ومن المتوقع أن تعزز هذه الانتخابات الحكومة المحلية وتوسع الخدمات الإدارية في المستقبل.

منذ تولي إدارة السوداني الحكم، شهدت الأوضاع الأمنية الداخلية في العراق تحسنًا ملحوظًا. ومع ذلك، منذ أكتوبر، وقعت هجمات متتالية على منشآت عسكرية أمريكية في العراق نفذتها مجموعات ميلشياتيه موالية لإيران تُطلق على نفسها اسم "المقاومة الإسلامية في العراق". كما شنت القوات الأمريكية هجمات مضادة ضد هذه الميليشيات الموالية لإيران. تؤثر الأوضاع في إسرائيل وفلسطين على الوضع في العراق ،على الصعيد الدبلوماسي، يقع العراق بين القوى الإقليمية إيران والسعودية وتركيا، ويسعى إلى تعزيز علاقاته مع الدول المجاورة واتباع دبلوماسية متوازنة. وقد ساهم العراق، إلى جانب عمان، في عملية التوصل إلى اتفاق لتطبيع العلاقات الدبلوماسية بين إيران والسعودية، والذي تم بوساطة صينية في مارس ، منذ عام 2003، قدمت اليابان دعمًا مستمرًا للعراق، بما في ذلك تعاون اقتصادي بقيمة تقدر بحوالي 8.13 مليار دولار أمريكي.

(5) الأردن

مازال الوضع في الأردن مستقرًا بشكل نسبي مقارنة بأجزاء أخرى من منطقة الشرق الأوسط التي تشهد اضطرابات مستمرة. وقد لعب الأردن، بقيادة الملك عبد الله الثاني، دورًا هامًا في تعزيز السلام والاستقرار في المنطقة، مثل اتخاذ تدابير لمكافحة التطرف، واستقباله عددًا كبيرًا من اللاجئين السوريين والفلسطينيين، ومشاركته الفعّالة في جهود السلام في الشرق الأوسط. يحظى دور الأردن بتقدير كبير من قبل المجتمع الدولي.

وفيما يتعلق بالعلاقات مع اليابان، تتمتع العائلتان الإمبراطورية والملكية في البلدين تقليديًا بعلاقات ودية، حيث قام الملك عبد الله الثاني وولي العهد الأمير حسين بزيارة اليابان في أبريل.

على مستوى القمة، عقد رئيس الوزراء كيشيدا اجتماعًا مع جلالة الملك في أبريل، حيث أكدا أن البلدين سيواصلان تطوير علاقتهما التعاونية في إطار شراكة استراتيجية. في أكتوبر، أجرى رئيس الوزراء كيشيدا اتصالاً هاتفيًا مع الملك بخصوص الوضع في قطاع غزة. وخلال قمة COP 28 في ديسمبر، عقد رئيس الوزراء كيشيدا اجتماعًا مع جلالة الملك، حيث ناقشا بشكل أساسي الوضع في غزة، وأكدا مجددًا التزامهما بالتعاون الوثيق لتحقيق استقرار طويل الأمد في المنطقة.

على مستوى وزراء الخارجية، عقد وزير الخارجية هاياشي الحوار الاستراتيجي الثالث بين وزراء خارجية اليابان والأردن مع نائب رئيس الوزراء ووزير الخارجية وشؤون المغتربين أيمن الصفدي، الذي زار اليابان في مارس، كما أجرى مكالمة هاتفية حول الوضع في سوريا في مايو. وفي سبتمبر، عندما زار وزير الخارجية هاياشي الأردن، قام بزيارة تكريمية إلى جلالة الملك ورئيس الوزراء بشر هاني الخصاونة، وعقد الحوار الاستراتيجي الرابع بين وزراء خارجية اليابان والأردن مع الوزير الصفدي، حيث أكدوا على أهمية تحقيق السلام في الشرق الأوسط على أساس "حل الدولتين" ودعم اللاجئين. في أكتوبر، أجرت وزيرة الخارجية كاميكاوا مكالمة هاتفية مع الوزير الصفدي بخصوص الوضع في غزة، وفي نوفمبر، عقدت اجتماعًا معه أثناء زيارتها للأردن. كما أجرت وزيرة الخارجية كاميكاوا مكالمة هاتفية أخرى مع الوزير الصفدي أثناء زيارتها لسان فرانسيسكو في الشهر نفسه. التقى الوزيران مرة أخرى خلال زيارتهما إلى جنيف في ديسمبر، حيث رحبا بتكرار اللقاءات وتعميق التعاون بينهما. وأكدا مجددًا التزامهما بالعمل سويًا لتحسين الوضع الإنساني في قطاع غزة، وتهدئة الأوضاع في أسرع وقت، وتعزيز التعاون الثنائي.

بالإضافة إلى ذلك، تتعاون اليابان مع الأردن في مجالات الاقتصاد والأمن وغيرها، حيث زار وزير الاقتصاد والتجارة والصناعة الياباني نيشيمورا ياسوتوشي NISHI-MURA Yasutoshi الأردن في يناير، ورئيس هيئة الأركان المشتركة لقوات الدفاع الذاتي اليابانية يامازاكي Yamazaki في فبراير، ووزير التحول الرقمي الياباني كونو تارو KONO Taro في يوليو.

(6) دول الخليج واليمن

في السنوات الأخيرة، عملت دول الخليج على إحداث إصلاحات اجتماعية واقتصادية، مع التركيز على إزالة الكربون وتنويع الصناعات باعتبارها قضايا رئيسية. وتعتبر دول الخليج شركاء مهمين لليابان من منظور أمن الطاقة وغيره. بالإضافة إلى ذلك، تروج اليابان للتعاون في مجالات واسعة في إطار "الرؤية السعودية-اليابانية 2030" مع المملكة العربية السعودية و"مبادرة الشراكة الاستراتيجية الشاملة (CSPI) " مع الإمارات، انطلاقًا من رؤية أن هذه الإصلاحات ستساهم في استقرار وازدهار

الشرق الأوسط على المدى الطويل. زار رئيس الوزراء كيشيدا المملكة العربية السعودية والإمارات وقطر في يوليو، وأجرى محادثات مع قادة كل من هذه الدول، حيث اقترح مفهوم تحويل الشرق الأوسط إلى مركز عالمي للطاقة النظيفة والمعادن الحيوية، وأكد أن العلاقة مع اليابان ستتطور من كونها مجرد علاقة دول منتجة ومستهلكة للنفط إلى شراكة في مجموعة واسعة من المجالات. بالإضافة إلى ذلك، وفيما يتعلق باتفاقية التجارة الحرة بين اليابان ومجلس التعاون الخليجي (FTA)، التي كانت متوقفة منذ عام 2009، اتفقت اليابان ودول مجلس التعاون الخليجي على ضرورة استئناف المفاوضات في عام 2024. في سبتمبر، زار وزير الخارجية هاياشي السعودية وحضر اجتماع وزراء خارجية اليابان ومجلس التعاون الخليجي، كما عقد اجتماعات ثنائية مع وزراء خارجية السعودية وعُمان والكويت والبحرين. أجرت اليابان أيضًا اتصالات هاتفية مع دول الخليج حول الأوضاع في السودان وغزة.

تلعب السعودية دورًا رائدًا في منظمة الدول المصدرة للنفط (أوبك) وتعتبر شريكًا مهمًا لأمن الطاقة، حيث تزود اليابان بحوالي 40% من وارداتها من النفط الخام. كما أنها العضو العربي الوحيد في مجموعة العشرين، وتعتبر قائدة العالم العربي والإسلامي، حيث تضم اثنتين من أقدس المواقع الإسلامية. في عام 2023، لعبت السعودية دورًا بارزًا في مناقشات السياسة الخارجية بين الدول العربية والإسلامية، بما في ذلك تطبيع العلاقات الدبلوماسية مع إيران، وإجراء محادثات مباشرة مع الحوثيين في اليمن، وتشجيع سوريا على العودة إلى جامعة الدول العربية، واستضافة قمة طارئة مشتركة بين جامعة الدول العربية ومنظمة التعاون الإسلامي استجابةً للوضع في غزة. وفي إطار "رؤية السعودية 2030"، تعكف السعودية على الترويج لمبادرات جديدة في مختلف المجالات بهدف تحقيق إصلاحات اجتماعية واقتصادية شاملة. ومن خلال عدة إجراءات، مثل لقاءين بين ولي العهد ورئيس الوزراء الأمير محمد بن سلمان ورئيس الوزراء كيشيدا في يوليو وسبتمبر، ومكالمتين هاتفيتين في أكتوبر، ومكالمة واجتماع بين وزير الخارجية الأمير فيصل بن فرحان ووزير الخارجية هاياشي في أبريل وسبتمبر على التوالي، ومكالمة مع وزيرة الخارجية كاميكاوا في أكتوبر، وحضور نائب وزير الخارجية البرلماني فوكازاوا يويتشي الاجتماع الوزاري السابع لرؤية السعودية-اليابان 2030 في ديسمبر، أكدت الدولتان على نيتهما تعزيز

التعاون في مختلف المجالات ضمن إطار "رؤية السعودية -اليابان 2030"، بالإضافة إلى التعاون ضمن مبادرة "المنارة" السعودية اليابانية للتعاون في مجال الطاقة النظيفة، وتعزيز شراكتهما الاستراتيجية.

تعتبر الإمارات العربية المتحدة أيضًا شريكًا مهمًا لليابان من حيث أمن الطاقة، حيث تزود اليابان بنحو 40% من وارداتها من النفط الخام. إضافةً إلى ذلك، تولت الإمارات في عام 2023 رئاسة مؤتمر الأطراف بشأن تغير المناخ (COP 28)، وكعضو غير دائم في مجلس الأمن الدولي، لعبت دورًا مهمًا على الساحة الدولية، بما في ذلك قيادة مناقشات مع اليابان حول القضايا المتعلقة بأفغانستان، وتقديم مشروع قرار بشأن الوضع في غزة.

أكدت اليابان على تعزيز التعاون في مختلف المجالات في إطار "مبادرة الشراكة الاستراتيجية الشاملة" (CSPI) بين البلدين، وكذلك التعاون ضمن "شراكة الابتكار بين اليابان والإمارات" ومفهوم "المركز العالمي للطاقة الخضراء"، وتعزيز الشراكة الاستراتيجية بين الدولتين. تم تحقيق ذلك من خلال عدة جهود، مثل اجتماع رئيس الوزراء كيشيدا مع الرئيس محمد بن زايد آل نهيان في يوليو، ومكالمات هاتفية في أكتوبر وديسمبر، واجتماعات وزير الخارجية هاياشي مع وزير الدولة أحمد بن علي الصايغ في يناير، ومع الدكتور سلطان الجابر، وزير الصناعة والتكنولوجيا المتقدمة والمبعوث الخاص لليابان في أبريل، ومع وزير الخارجية عبدالله بن زايد عبر الهاتف في أبريل ويونيو، وكذلك أول اجتماع على المستوى الوزاري ضمن CSPI بين وزيرة الخارجية كاميكاوا والوزير الجابر في سبتمبر، ومكالمة هاتفية مع وزير الخارجية عبدالله في أكتوبر. إضافةً إلى ذلك، في مجال الدفاع، دخل "الاتفاق بين حكومة اليابان وحكومة دولة الإمارات العربية المتحدة بشأن نقل المعدات والتكنولوجيا الدفاعية"، الذي تم توقيعه في مايو، حيز التنفيذ في يناير 2024.

تُعد قطر واحدة من أكبر الدول المنتجة للغاز في العالم، وقد زادت من حضورها الدولي عبر استخدام قنواتها الخاصة مع إيران، وطالبان، وحماس وغيرها للتوسط في محادثات السلام بين الولايات المتحدة وطالبان، والمفاوضات حول تبادل المحتجزين بين الولايات المتحدة وإيران، ومفاوضات إطلاق سراح الرهائن بين إسرائيل وحماس. وخلال زيارة رئيس الوزراء كيشيدا إلى قطر في يوليو، رفع الزعيمان الشراكة الشاملة

بين البلدين إلى مستوى الشراكة الاستراتيجية. كما أجرى رئيس الوزراء كيشيدا مكالمة هاتفية مع أمير قطر الشيخ تميم بن حمد آل ثاني في أكتوبر، وعقد اجتماعًا معه في ديسمبر. بالإضافة إلى ذلك، عُقد الحوار الاستراتيجي الثاني بين وزير خارجية اليابان هاياشي ونائب رئيس الوزراء ووزير الخارجية القطري الشيخ محمد بن عبد الرحمن آل ثاني في يناير، كما جرت مكالمة هاتفية بين وزيرة الخارجية كاميكاوا ووزير الدولة بوزارة الخارجية محمد بن عبد العزيز الخليفي في أكتوبر.

استخدمت سلطنة عمان قنواتها الخاصة مع إيران والحوثيين للتوسط في مفاوضات تطبيع العلاقات الدبلوماسية بين السعودية وإيران، والمفاوضات بين السعودية والحوثيين، ومفاوضات تبادل المحتجزين بين الولايات المتحدة وإيران. عقد وزير الخارجية هاياشي اجتماعات مع وزير الخارجية السيد بدر بن حمد البوسعيدي في مارس وسبتمبر، فيما أجرت وزيرة الخارجية كاميكاوا مكالمة هاتفية معه في نوفمبر.

فيما يتعلق بالكويت، زار نائب وزير الخارجية البرلماني تاكاغي كي Kei TAKAGI البلاد في يناير، والتقى وزير الخارجية هاياشي بوزير الخارجية الشيخ سالم عبد الله الجابر الصباح في سبتمبر. وبعد وفاة الشيخ نواف الأحمد الجابر الصباح في ديسمبر، قام المبعوث الخاص لرئيس الوزراء الياباني، موري إيسوكي MORI Eisuke (عضو مجلس النواب)، بزيارة تعزية إلى الكويت، حيث نقل تعازيه إلى الأمير الجديد الشيخ مشعل الأحمد الجابر الصباح.

فيما يتعلق بالبحرين، دخل اتفاق الاستثمار بين اليابان والبحرين حيز التنفيذ في سبتمبر، وفي وقت لاحق من الشهر نفسه، التقى وزير الخارجية هاياشي بوزير الخارجية عبد اللطيف بن راشد الزياني.

استقرار اليمن مهم ليس فقط لتحقيق السلام والاستقرار في الشرق الأوسط ككل، ولكن أيضًا من منظور تأمين الممرات البحرية التي ترتبط مباشرة بأمن الطاقة في اليابان. في اليمن، واصل الحوثيون القتال ضد حكومة اليمن والتحالف العربي، لكن تم التوصل إلى وقف إطلاق نار على مستوى البلاد في أبريل 2022. وعلى الرغم من انتهاء الاتفاق في أكتوبر من نفس العام، لا يزال الوضع مستقرًا. في عام 2023، عُقدت عدة جولات من المحادثات المباشرة بين السعودية والحوثيين بوساطة عمان،

مما يعكس تحركات إيجابية نحو سلام دائم في اليمن. تواصل اليابان أيضًا جهودها الدبلوماسية لتعزيز الحوار بين اليمنيين، بما في ذلك من خلال جهود المساعد الخاص لوزير الخارجية هاياشي مع قائد فريق التفاوض الحوثي. وفيما يتعلق بالوضع في قطاع غزة، أعلن الحوثيون في نوفمبر، المتضامنون مع حماس، أنهم سيهاجمون السفن ذات الصلة بإسرائيل و"احتجزوا" سفينة ذات صلة باليابان في البحر الأحمر قبالة ساحل اليمن، ونفذوا سلسلة من الهجمات على السفن في البحر الأحمر وخليج عدن. تدين اليابان بشدة هذه الأعمال من قبل الحوثيين، وتدعوهم للامتناع عن أي أعمال تعرقل حرية وأمان الملاحة، وتعمل بالتعاون مع الدول المعنية لتحقيق الإفراج المبكر عن السفن ذات الصلة باليابان وأفراد طاقمها واستقرار المياه المحيطة. في يناير 2024، اعتمد مجلس الأمن الدولي القرار 2722، برعاية اليابان والولايات المتحدة، الذي يطالب بوقف فوري لجميع الهجمات من قبل الحوثيين على السفن في البحر الأحمر. وفي الوقت نفسه، بسبب النزاع المستمر، تواجه اليمن وضعًا إنسانيًا حرجًا وُصف بأنه "الأسوأ في العالم." منذ عام 2015، تعاونت اليابان مع المنظمات الدولية لتقديم مساعدات إنسانية لليمن بلغت نحو 430 مليون دولار أمريكي (حتى نهاية عام 2023).

(7) سوريا

أ- التغيرات في الوضع

امتدت الأزمة السورية، التي بدأت في مارس 2011، لأكثر من عقد دون أن تلوح في الأفق ملامح للاستقرار أو الحل السياسي. ولم تُعقد مناقشات تحت مظلة اللجنة الدستورية، التي تأسست في 2019 بوساطة من الأمم المتحدة لجمع الحكومة والمعارضين، منذ أكثر من عام. وفي الوقت نفسه، تسبب الزلزال الكبير الذي ضرب جنوب شرق تركيا في 6 فبراير بأضرار واسعة في سوريا، خاصة في الشمال (مع أكثر من5,900 ضحية). سيصل عدد الأشخاص المحتاجين للمساعدات الإنسانية في سوريا إلى 16.7مليون في عام 2024، وتجاوز عدد النازحين داخليًا 7.2 مليون حتى نهاية عام 2023، مما يشير إلى أن الاحتياجات الإنسانية هي الأعلى منذ بداية الأزمة.

في العلاقات الخارجية، بينما تحافظ سوريا على علاقات تعاون مع روسيا وإيران، اللتين دعمتا إدارة الأسد، تقرر في اجتماع استثنائي لوزراء خارجية جامعة الدول

العربية في 7 مايو إعادة سوريا كعضو في الجامعة كجزء من الجهود لتحسين العلاقات مع الدول العربية. بالإضافة إلى ذلك، زار الرئيس بشار الأسد الصين في سبتمبر لأول مرة منذ 19 عامًا. في المقابل، لا تزال الدول الأوروبية والولايات المتحدة حذرة بشأن استئناف العلاقات مع الحكومة السورية بسبب استخدام إدارة الأسد للأسلحة الكيميائية وانتهاكات حقوق الإنسان.

على الصعيد العسكري والأمني، لا يزال الأمن في العاصمة دمشق مستتب بشكل عام ، لكن لا يزال الوضع غير مستقر، خاصة في الجزء الشمالي من البلاد. علاوة على ذلك، ارتفعت حدة التوترات بين إسرائيل وفلسطين بعد هجمات حماس على إسرائيل في 7 أكتوبر، مما أثر على الوضع في سوريا، حيث ازداد عدد الضربات الجوية والهجمات الأخرى في البلاد.

ب- جهود حكومة اليابان

لقد حافظت اليابان بشكل مستمر على موقفها المؤمن بأن الأزمة في سوريا لا يمكن حلها بأي وسيلة عسكرية، وأن الحل السياسي لا غنى عنه، مع أهمية المساعدة المستمرة لتحسين الوضع الإنساني. حضر وزير الدولة للشؤون الخارجية يامادا كينجيYAMADA Kenji ، المؤتمر السابع في بروكسل بشأن "دعم مستقبل سوريا والمنطقة " في يونيو، وأعرب عن التزام اليابان الراسخ بالمساعدة الإنسانية. قدمت اليابان، منذ عام 2012، مساعدات إنسانية بقيمة إجمالية تبلغ حوالي 3.5 مليار دولار أمريكي إلى سوريا والدول المجاورة لها (حتى نهاية عام 2023).

(8) لبنان

يواجه لبنان تحديات متعددة بسبب الأزمة المعقدة، وهو في حالة فراغ سياسي منذ نهاية ولاية الرئيس السابق العماد ميشال عون في نهاية أكتوبر 2022، حيث لم يتم التوصل إلى اتفاق خلال المحادثات البرلمانية بسبب الصراعات بين القوى السياسية، ولم يُنتخب رئيس جديد ولم يتم تشكيل حكومة جديدة. كما تشهد الإصلاحات الإدارية والمالية التي تم توضيحها في الاتفاق على مستوى العمل مع صندوق النقد الدولي تأخيرًا كبيرًا، وتستمر الأزمة الاقتصادية مع عدم فعالية الخدمات العامة وارتفاع معدلات التضخم. منذ يوليو، شهدت مخيمات اللاجئين الفلسطينيين في

لبنان حوادث اشتباكات عسكرية. إضافة إلى ذلك، تأثرت الأوضاع في غزة منذ 7 أكتوبر بالهجمات العسكرية المتواصلة بين إسرائيل وحزب الله في الجزء الجنوبي من البلاد الواقع على الحدود مع إسرائيل، حيث أشار البعض إلى تدهور إضافي في الوضعين الأمني والإنساني.

قدمت اليابان مساعدات إجمالية تزيد عن 290.9مليون دولار أمريكي (بما في ذلك المساعدات واسعة النطاق) منذ عام 2012 (حتى نهاية عام 2023). وفي أغسطس، زار نائب وزير الخارجية ياماداً بيروت وعقد اجتماعات مع رئيس الوزراء المكلف نجيب ميقاتي ورئيس مجلس النواب نبيه بري، وغيرهم من المسؤولين. بالإضافة إلى ذلك، وخلال زيارتها إلى جنيف في ديسمبر، عقدت وزيرة الخارجية كاميكاوا اجتماعًا مع وزير الخارجية والمغتربين عبد الله بو حبيب، حيث أكد الوزيران على مواصلة التعاون بين البلدين لتحسين الوضع الإنساني في قطاع غزة وتهدئة الوضع في أسرع وقت ممكن.

ثانيا العلاقات مع شمال أفريقيا (مصر، ليبيا، تونس، الجزائر، والمغرب):

(1) مصر

تُعتبر مصر قوة إقليمية في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، وتتمتع بموقع جغرافي استراتيجي يجمع بين الشرق الأوسط، وأفريقيا، وأوروبا، ويبلغ عدد سكانها أكثر من 100 مليون نسمة. منذ الهجمات التي نفذتها حماس وجهات أخرى في 7 أكتوبر، ازدادت حدة التوتر بين إسرائيل وفلسطين. استجابةً للوضع، لعبت مصر دورًا هامًا في استقرار المنطقة من خلال إجلاء رعايا أجانب وآخرين من قطاع غزة، واستقبال المساعدات الإنسانية من المنظمات الدولية والدول حول العالم ونقلها إلى قطاع غزة. كما انخرطت مصر في جهود دبلوماسية، مثل استضافة "قمة القاهرة للسلام"، بهدف تهدئة الأوضاع ومنع زعزعة استقرار المنطقة بأكملها، وقادت مناقشات حول ضرورة تحسين الوضع الإنساني. وفي الانتخابات الرئاسية التي جرت في ديسمبر، أُعيد انتخاب الرئيس الحالي عبد الفتاح السيسي لولاية ثالثة بنسبة 89.6% من إجمالي الأصوات، بدعم شعبي لاستجابته للوضع في غزة، مما يمهد الطريق لحكومة طويلة الأمد.

فيما يتعلق بالعلاقات مع اليابان، زار رئيس الوزراء كيشيدا مصر في أبريل، ليصبح أول رئيس وزراء ياباني يزور مصر منذ ثماني سنوات، وعقد اجتماع قمة مع الرئيس عبد الفتاح السيسي، حيث أعلن الطرفان عن رفع العلاقات الثنائية إلى مستوى الشراكة الاستراتيجية. في سبتمبر، زار وزير الخارجية هاياشي القاهرة، وقام بزيارة تكريمية للرئيس السيسي وعقد اجتماعًا مع وزير الخارجية سامح شكري. كما شارك في المشاورات الوزارية الثلاثية بين اليابان ومصر والأردن حول الشرق الأوسط وفي الحوار السياسي الياباني – العربي الثالث. استجابة لتدهور الوضع في غزة، أجرى رئيس الوزراء كيشيدا مكالمات هاتفية مع الرئيس السيسي في 17 أكتوبر و29 نوفمبر، وعقد أيضًا عشاء عمل بين قادة اليابان ومصر مع الرئيس المصري في 1 ديسمبر، خلال الاجتماع الثامن والعشرين لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ (COP28) الذي عُقد في الإمارات. وقد تبادل القادة وجهات النظر حول العلاقات الثنائية والأوضاع الإقليمية والدولية، وأكدوا تعاونهم الوثيق. بالإضافة إلى ذلك، أجرت وزيرة الخارجية كاميكاوا مكالمات هاتفية مع وزير الخارجية شكري في 12 أكتوبر و14 نوفمبر، كما حضرت قمة القاهرة للسلام في أكتوبر، والتي حضرها مسؤولون رفيعو المستوى من الدول الكبرى، وتبادلت وجهات النظر مع رئيس القمة، الرئيس السيسي.

منذ أبريل 2019، أرسلت اليابان عنصرين من قوات الدفاع الذاتي (SDF) إلى القوة متعددة الجنسيات والمراقبين (MFO) المتمركزة في شبه جزيرة سيناء، وتم إرسال ضابطين إضافيين منذ يوليو، ليصبح العدد الإجمالي أربعة. تواصل اليابان مساهمتها في السلام والاستقرار في المنطقة.

(2) ليبيا

رغم أن ليبيا تعتبر قوة رئيسية في مجال الطاقة وتمتلك أكبر احتياطيات نفطية في أفريقيا، إلا أن البلاد لا تزال غير مستقرة بعد انهيار نظام القذافي في عام 2011، حيث يتوزع النفوذ السياسي بين شرق البلاد وغربها. في أبريل 2019، أمر المشير خليفة حفتر، القائد القوي لـ"الجيش الوطني الليبي" في الشرق، بالتقدم نحو طرابلس، ما أدى إلى اشتباكات مسلحة. ومنذ توقيع الطرفين اتفاقًا لوقف إطلاق

النار بشكل دائم في أكتوبر 2020، انخفضت حوادث الاشتباكات المسلحة بين القوات الشرقية والغربية بشكل كبير. في سبتمبر 2023، تسببت الفيضانات في أضرار واسعة، خاصة في منطقة درنة الشرقية.

على الصعيد السياسي، تم التوصل إلى اتفاق أساسي في الحوار السياسي الذي تقوده الأمم المتحدة لإجراء سلسلة من الانتخابات الوطنية، بما في ذلك الانتخابات الرئاسية، في يوم الاستقلال 24 ديسمبر 2021، ولكن لم يتم عقدها حتى نهاية عام 2023. وقد استمرت الجهود التي تقودها الأمم المتحدة منذ أن أعلن الممثل الخاص للأمين العام للأمم المتحدة في ليبيا، عبد الله باتيلي، في فبراير، عن مبادرة لإجراء الانتخابات في عام 2023.

استجابة للفيضانات التي وقعت في شرق ليبيا في سبتمبر، قدمت اليابان إمدادات إغاثة طارئة من خلال وكالة اليابان للتعاون الدولي (JICA) ووفرت أيضًا مساعدات طارئة بقيمة إجمالية تبلغ 3 ملايين دولار أمريكي. بالإضافة إلى ذلك، وبالنظر إلى تحسن الوضع الأمني إلى حد معين، استأنفت السفارة اليابانية في ليبيا عملها في طرابلس في يناير 2024، وذلك لأول مرة منذ إغلاقها مؤقتًا في يوليو 2014.

(3) دول المغرب العربي (تونس، الجزائر، المغرب)

تعتبر منطقة المغرب العربي ذات أهمية اقتصادية كبيرة في أفريقيا بسبب موقعها الجغرافي المتميز عند تقاطع أوروبا والشرق الأوسط وأفريقيا، وإمكاناتها الكبيرة بفضل وفرة الأيدي العاملة الشابة. ولكن، لا تزال المنطقة تواجه تحديات، منها كيفية التغلب على الفقر المتزايد، والفوارق الاقتصادية الإقليمية، وارتفاع معدلات البطالة، وتأثير ارتفاع أسعار الغذاء. كما تثير تدفقات الأسلحة والمهاجرين غير الشرعيين من ليبيا ومنطقة الساحل مخاوف بشأن التداعيات الأمنية.

في تونس، تم إجراء انتخابات للجمعية الوطنية بموجب الدستور الجديد الذي دخل حيز التنفيذ في عام 2022، وذلك في ديسمبر من العام نفسه ويناير 2023، وتم تأسيس جمعية جديدة. ومع تأثر الاقتصاد والمالية في تونس بعوامل مثل الحرب الروسية ضد أوكرانيا وتغير المناخ، يتركز الاهتمام على قدرة البلاد على تنفيذ الإصلاحات الاقتصادية والاجتماعية.

فيما يتعلق بالعلاقات مع اليابان، زار وزير الدولة للشؤون الخارجية يامادا تونس في يونيو، وقام بزيارات تكريمية لرئيسة الحكومة نجلاء بودن ووزير الخارجية نبيل عمار. كما ترأس السيد يامادا الوفد الياباني في اللجنة المشتركة الحادية عشرة بين اليابان وتونس، حيث تبادل وجهات النظر حول العلاقات الثنائية العامة، والوضع الإقليمي، والتعاون في الساحة الدولية. في سبتمبر، عقد وزير الخارجية هاياشي اجتماعًا مع وزير الخارجية عمار على هامش الحوار السياسي الياباني-العربي في مصر. كما شهد التعاون على الصعيد السياسي تقدمًا، حيث عُقدت الجلسة الثالثة من الحوار الياباني-التونسي حول الأمن ومكافحة الإرهاب في ديسمبر.

في الجزائر، تولى الرئيس عبد المجيد تَبُّون منصبه في ديسمبر 2019. وكجزء من الإصلاحات الاقتصادية التي تهدف إلى تحقيق "جزائر جديدة"، قام في عام 2022 بتعديل قانون الاستثمار إلى جانب تغييرات أخرى. في نوفمبر 2023، عيّن الرئيس تبون السيد نذير العرابي رئيسًا للوزراء.

فيما يتعلق بالعلاقات مع اليابان، من المتوقع أن تصبح العلاقات الاقتصادية أقوى مع توقيع الاتفاقية الجبائية لعدم الازدواج الضريبي بين اليابان والجزائر في فبراير (والتي دخلت حيز التنفيذ في 20 يناير 2024)، واتفاقية إنشاء اللجنة الاقتصادية الحكومية المشتركة بين اليابان والجزائر في يوليو. في يونيو، عُقدت المشاورات السياسية بين اليابان والجزائر، وفي ديسمبر، عُقدت مشاورات ثنائية حول مكافحة الإرهاب والمسائل الأمنية الأخرى للمرة الأولى منذ 10 سنوات. تبادل البلدان وجهات النظر حول أوضاعهما الإقليمية، وأكدا على تعاونهما الوثيق ضمن الأطر متعددة الأطراف، بما في ذلك مجلس الأمن الدولي، كما تتطور العلاقات الثنائية ليس فقط دبلوماسيًا ولكن أيضًا في مجالات أخرى متنوعة، مثل إرسال خبراء في مجال الصيد البحري من اليابان من خلال مشروع تعاون تقني مع وكالة التعاون الدولي اليابانية (JICA)، ومشاركة مخرج ياباني في مهرجان الجزائر الدولي للقصص المصورة.

في المغرب، يركز الائتلاف الحكومي بقيادة رئيس حزب التجمع الوطني للأحرار، عزيز أخنوش، الذي تشكل عقب انتخابات مجلس النواب في سبتمبر 2021، على تنفيذ "النموذج التنموي الجديد" الذي اقترحه الملك محمد السادس، بالإضافة إلى إجراء إصلاحات في مجالات الصحة والتعليم والضمان الاجتماعي والضرائب. علاوة

على ذلك، يعمل المغرب بنشاط على الانتقال إلى اقتصاد أخضر لمواجهة مخاطر تغير المناخ، مثل الفيضانات والجفاف. في أعقاب الزلزال (وكان بقوة 6.8) الذي ضرب المنطقة الجبلية في وسط المغرب في سبتمبر وأدى إلى أضرار واسعة، عقد البنك الدولي وصندوق النقد الدولي اجتماعاتهما السنوية في مراكش في أكتوبر، حيث حضر وزير المالية الياباني سوزوكي شونيشيSUZUKI Shunichi ومحافظ بنك اليابان أويدا كازو UEDA Kazuo ممثلين عن اليابان.

فيما يتعلق بالعلاقات مع اليابان، قام رئيس مجلس النواب المغربي رشيد الطالبي العلمي بزيارة رسمية إلى اليابان في مارس، حيث التقى بأعضاء من البرلمان الياباني. في سبتمبر، عقد وزير الخارجية هاياشي اجتماعًا مع وزير الشؤون الخارجية ناصر بوريطة خلال الحوار السياسي الياباني – العربي الثالث الذي أقيم في مصر، حيث أكد الوزيران على تعزيز العلاقات التعاونية بين البلدين في مجالات متعددة. بالإضافة إلى ذلك، استجابةً للزلزال الذي وقع في وسط المغرب في ذلك الشهر، قدمت اليابان مساعدات إنسانية طارئة بقيمة 3 ملايين دولار أمريكي.